تقرير الجهود الوطنية لتوفير وإتاحة المياه
بمناسبة اليوم العالمي للمياه 22 مارس 2022

يحتفل المجتمع الدولي باليوم العالمي للمياه في الثاني والعشرين من مارس كل عام منذ العام ١٩٩٣، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بهدف إبراز أهمية المياه العذبة. وينصب التركيز الأساسي لهذه المناسبة على دعم الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة على معالجة قضية إتاحة المياه ومرافق الصرف الصحي للجميع بحلول العام ٢٠٣٠. ويواجه توافر المياه العذبة على المستوى العالمي أزمة بسبب الزيادة المطردة في عدد سكان العالم مع ثبات مصادر المياه العذبة، فضلًا عن التدهور البيئي.

وبهذه المناسبة أعدت الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان هذا التقرير لتسليط الضوء على أبرز الجهود الوطنية لتوفير المياه وإتاحتها، لا سيما مياه الشرب الآمنة، وخدمات الصرف الصحي. ويستعرض التقرير التخطيط الاستراتيجي، ومشروعات البنية التحتية لتوفير مياه الشرب والصرف الصحي، وتوفير المياه للمناطق الصحراوية، ومكون المياه في مشروع تنمية الريف المصري «حياة كريمة»، والمشروعات القومية الكبرى لإدارة المياه، والجهود المصرية على المستوى الدولي لحماية المصالح المصرية العليا في المياه، وإذكاء الوعي بقضية المياه.

فرض الموقع الجغرافي لمصر كدولة مصب بحوض النيل أن تضع المياه على رأس أولوياتها، باعتبارها ليست مسألة تتعلق فقط بالإدارة الرشيدة والمستدامة لمورد طبيعي، ولكنها أيضاً تمس الحق الأصيل لكل إنسان في النفاذ للمياه؛ حيث تعتبر المياه، ونهر النيل تحديداً بالنسبة لمصر، قضية تتجاوز كل تلك الاعتبارات، وترتقي إلى مرتبة القضية الوجودية التي ترتبط بحياة الشعب المصري وبقائه .

ولذلك أدركت مصر منذ فترة طويلة حتمية الإدارة السليمة لموارد المياه وشرعت في تنفيذ أجندة طموحة للإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة والأهداف والغايات الأخرى المتعلقة بالمياه. وتشمل هذه الأجندة الحصول على مياه الشرب النظيفة والصرف الصحي، وتحسين جودة المياه، ومعالجة ندرة المياه، من خلال تعزيز كفاءة استخدام المياه وإعادة التدوير. كما تقوم مصر بتنفيذ مبدأ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، بما في ذلك التعاون في مجال موارد المياه العابرة للحدود.

وتصل إحتياجات مصر المائية الى نحو ١١٤ مليار متر مكعب سنوياً يقابلها موارد مائية لا تتجاوز الـ ٦٠ مليار متر مكعب سنوياً، بعجز يصل إلى ٥٤ مليار متر مكعب سنوياً، ويتم سد هذه الفجوة من خلال إعادة تدوير المياه، واستيراد محاصيل زراعية بما يعادل نحو ٣٤ مليار متر مكعب سنوياً. كما تُعد مصر من أكثر دول العالم التي

تُعانى من الشح المائي، وتعتمد بنسبة ٩٧٪ على مياه نهر النيل، وتمثل الزيادة السكانية تحدياً رئيسياً للموارد المائية، خاصة على ضوء أن الزيادة السكانية وثبات حجم الموارد المائية أدى إلى تراجع نصيب الفرد في مصر من المياه بمقدار ٧٠٪ بين عامي ١٩٥٩ و٢٠١٩. ويبلغ نصيب الفرد من المياه في مصر حصة لا تتجاوز ٥٦٠ مترًا مكعبًا سنويًا في الوقت الذي عرفت الأمم المتحدة الفقر المائي على أنه ١٠٠٠ متر مكعب من المياه . ومن المتوقع أن يصل إجمالي السكان في مصر لأكثر من ١٧٥ مليون نسمة في عام ٢٠٥٠، وهو ما يمثل ضغطاً كبيراً على الموارد المائية المحدودة .

أولا: التخطيط الاستراتيجي لتعزيز الحق في المياه

تضع **«استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠»** أولوية قصوى للهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة المعني بالمياه، كما أعدت الدولة استراتيجية للموارد المائية حتى عام ٢٠٥٠، ولمواجهة تحديات ندرة المياه وضعت الخطة الاستراتيجية لإدارة الموارد المائية حتى عام ٢٠٣٧ بتكلفة تقديرية مبدئية ٥٠ مليار دولار، ومن المتوقع زيادتها إلى ١٠٠ مليار دولار، وترتكز الخطة على أربعة محاور رئيسية هي: تحسين نوعية المياه ومنها إنشاء محطات المعالجة الثنائية والثلاثية، وتنمية موارد مائية جديدة حيث شهدت الفترة الماضية اتجاهًا وطنيًا متناميًا لتوطين تكنولوجيا تحلية مياه البحر، وترشيد استخدام الموارد المائية المتاحة ورفع كفاءة منظومة الري المصرية حيث تبنت الحكومة مشروعًا قوميًا لتبطين الترع والتحول لنظم الري الحديثة بغرض تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد المائية المحدودة، وتهيئة البيئة المناسبة بما يتماشى مع برامج العمل والمشروعات المائية من خلال التطوير التشريعي والمؤسسي وزيادة وعي المواطنين بأهمية ترشيد المياه والحفاظ عليها من كافة أشكال الهدر والتلوث.

كما تتضمن **الاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان** التى أطلقها السيد رئيس الجمهورية في سبتمبر ٢٠٢١ تعزيز «الحق في مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي» في إطار محور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالاستراتيجية، بالبناء على نقاط القوة والفرص، ومعالجة التحديات، وتستهدف تحقيق عدد من النتائج المستهدفة، وهي: زيادة متوسط وفرة مياه الشرب الآمنة للسكان، ورفع جودة مياه الشرب، وزيادة عدد محطات تحلية المياه، ورفع معدل إنتاج المياه الجوفية بما لا يخل باستدامة الخزان الجوفي مراعاة لكونه مصدراً غير متجدد، وتقليل الفاقد من المياه، وزيادة وعى المواطنين بأهمية ترشيد استهلاك المياه، وتطوير مشروعات البنية التحتية للصرف الصحي واستكمالها بحيث تمتد لباقي المناطق الجغرافية .

ثانيا: مشروعات البنية التحتية لتوفير مياه الشرب والصرف الصحي

سعت الحكومة المصرية منذ عام ٢٠١٤ إلى جعل قطاع المياه والصرف الصحي أكثر إنصافًا واستدامة. وفي عام ٢٠٢٠، وصلت تغطية مياه الشرب المُدارة بأمان إلى نحو ٩٨٪ من المواطنين. كما تمت زيادة الصرف الصحي المُدار بأمان من ٥٠٪ إلى ٦٥٪، ويمثل تحسين خدمات الصرف الصحي للمناطق الريفية استثماراً حاسماً في الحق في الصحة والرفاهية للأجيال المقبلة، ومكوناً حيوياً في القضاء على الفقر .

وشهدت السنوات السبع الماضية، من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢١ طفرة في قطاع البنية التحتية لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحي، فتم تنفيذ ١١٤٣ مشروع لمياه الشرب والصرف الصحي بتكلفة إجمالية ١٢٨,٥ مليار جنيه. وجارى تنفيذ ٥٧١ مشروع مياه شرب وصرف صحي بتكلفة ٦٣,٤ مليار جنيه .

ففي مجال مياه الشرب، تم تنفيذ ٢٧٩ مشروعاً بتكلفة إجمالية ٦١,٣ مليار جنيه، بطاقة استيعابية ١١ مليون متر مكعب/يوم. وجارى تنفيذ ٩٨ مشروعاً بتكلفة تبلغ ١٦,٣ مليار جنيه، بطاقة استيعابية ٢,٣ مليون متر مكعب/يوم.

أما في **مجال مشروعات الصرف الصحي**، فتم تنفيذ ٨٦٤ مشروعاً بتكلفة إجمالية ٦٧,٢ مليار جنيه، وبطاقة استعابية ٦,٩ مليون متر مكعب/يوم. وجارى تنفيذ ٤٧٣ مشروعاً بتكلفة ٤٧,١ مليار جنيه، بطاقة استيعابية ٣,١ مليون متر مكعب/يوم.

يضاف إلى ما تقدم، **٧٤٠٠ مشروع إحلال وتجديد للشبكات والمحطات بتكلفة ١٣,٣ مليار جنيه**.

ثالثا: جهود توفير مياه الشرب للمحافظات خارج وادي النيل والدلتا

تعمل الحكومة على **توفير مياه الشرب لكافة السكان**، لتشمل المواطنين في سيناء والصحراء الشرقية والغربية. ومن ثم، تواصل جهودها للتوسع في إقامة المزيد من محطات تحلية مياه البحر، بهدف إتاحة المياه النقية، خاصة في المناطق الساحلية والمحافظات المطلة على البحرين الأحمر والمتوسط وخليجي السويس والعقبة. وترتكز الخطة الاستراتيجية لإنشاء محطات لتحلية مياه البحر على أربعة محاور رئيسية، مقسمة إلى ٦ خطط خمسية حتى عام ٢٠٥٠، وذلك بهدف تأمين وتوفير احتياجات مياه الشرب لمواجهة الزيادة السكانية الطبيعية، وتلبية مطالب خطة التنمية الشاملة، ومن المستهدف الوصول بكمية المياه المنتجة من خلال هذه المحطات بنهاية هذه الفترة إلى أكثر من ٨,٥ مليون متر مكعب/يوم .

كما تعمل وزارة الموارد المائية والري على **إدارة وتنمية وترشيد استخدام الموارد المائية**، ولا سيما خزانات المياه الجوفية على أساس دراسات هيدروجيولوجية على المستوى الإقليمي والمحلي والمناطق التنموية بالتعاون مع الجهات البحثية، وكذا تنفيذ منشآت لحصاد الأمطار والسيول بمحافظات سيناء والبحر الأحمر ومطروح كأحد أهم المصادر المكملة لمياه الشرب بالمناطق الساحلية والنائية، بالإضافة إلى اعتماد شركات مياه الشرب على وزارة الموارد المائية والري في تنفيذ عمليات حفر آبار المياه الجوفية، والتي تمثل مصدراً وحيداً للمياه بمناطق الواحات بالصحراء الغربية ومدن سيناء لتوفير مياه الشرب المأمونة لقاطني المناطق النائية .

رابعا: مشروع تنمية الريف المصري - حياة كريمة

تعمل الحكومة جاهدة على تنفيذ مشروع تنمية الريف المصري من خلال المبادرة الرئاسية «حياة كريمة»، والتي تهدف إلى تطوير نحو ٤٥٠٠ قرية على مدار ٣ سنوات، بتكلفة تزيد على ٤٠ مليار دولار، سعياً إلى القضاء على الفقر وتوفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك مياه الشرب والصرف الصحي. كما تخصص الخطة الاستراتيجية القومية للموارد المائية في مصر ٥٠ مليار دولار لمجالات تحسين جودة المياه، والحفاظ على المياه ، وتطوير مصادر جديدة للمياه .

حياة كريمة
لكل مصري .. لكل مصرية

وتشمل تلك التدابير تحديث وإعادة تأهيل نُظم الري، واعتماد الدولة على نُظم جديدة مثل: مشروعات تأهيل الترع والمساقي، والتحول لاستخدام أنظمة الري الحديث وتطبيقات الري الذكي. ويتطلب ذلك ضخ الحكومة استثمارات كبيرة في إدارة وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة، فضلاً عن تعزيز حصاد المياه وتحلية المياه، حيث تُسهم هذه الجهود في تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة بشأن القضاء على الجوع ومضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار المزارعين، ولا سيما الهدفين الثالث والرابع .

خامسا: المشروعات القومية الكبرى لإدارة المياه

ترتبط مشروعات البنية التحتية لمشروعات المياه بتأثيرات إيجابية على الأمن المائي والغذائي وتحقيق النمو الاقتصادي والبيئة المستدامة. وتقوم الحكومة بتنفيذ عدد من المشروعات الكبري فى مجال المياه من بينها: **المشروعات القومية لتأهيل الترع والمساقي لتحسين عملية إدارة وتوزيع المياه**، والتأهيل الكامل لشبكة المجارى المائية، وتحسين البيئة وتعظيم المردود الاقتصادي، وتشجيع التحول من الري بالغمر لنظم الري الحديث لترشيد استهلاك المياه وزيادة الانتاجية المحصولية بنسبة تصل الى ٣٠ - ٤٠ ٪، مع خفض استهلاك الأسمدة بنسبة ٦٠ ٪ وخفض تكاليف العمالة والطاقة.

ونفذت الحكومة عدداً من **المشروعات الكبرى لإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي،** مثل مشروع محطة معالجة مياه مصرف بحر البقر بطاقة ٥,٦ مليون متر مكعب/يوم، ومحطة الحمام لمعالجة مياه الصرف الزراعى بغرب الدلتا والجارى إنشاؤها حالياً بطاقة ٧,٥ مليون متر مكعب/يوم، وسحارة مصرف المحسمة بطاقة مليون متر مكعب/يوم، بالإضافة لحوالى ٤٥٠ محطة خلط وسيط.

كما تنفذ الدولة **مشروعات للحماية من أخطار السيول وأعمال حماية الشواطئ المصرية،** حيث تم خلال السنوات الماضية تنفيذ أكثر من ١٠٠٠ منشأ للحماية من أخطار السيول، مما أسهم فى حماية الأفراد والمنشآت وحصاد مياه الأمطار التى تستفيد بها التجمعات البدوية. كما تم ويجرى تنفيذ العديد من أعمال حماية الشواطئ من ارتفاع منسوب سطح البحر والنوات البحرية.

وتنفذ الحكومة العديد من **المشروعات لإعادة تأهيل المنشآت المائية، وتحقيق الإدارة الرشيدة للمياه الجوفية مع استخدام الطاقة الشمسية في هذه الآبار،** بالإضافة للاعتماد على التكنولوجيا فى العديد من أعمال الوزارة، مثل استخدام صور الأقمار الصناعية فى التنبؤ بالأمطار وتحديد مساحات الأراضى الزراعية والتركيب المحصولى، واستخدام منظومة التليمترى فى قياس المناسيب بالمواقع الهامة بالترع والمصارف، وتشغيل الآبار الجوفية عن بعد.

سادسا: الجهود المصرية على المستوى الدولي ومتعدد الأطراف

تعمل مصر على دفع أجندة المياه في الأمم المتحدة والمحافل متعددة الأطراف وتأمين حصولها على الاهتمام اللازم، إيماناً منها بحتمية التعاون الدولي والعمل متعدد الأطراف، وفى القلب منه منظومة الأمم المتحدة، حيث انخرطت بصورة بناءة في مسار عقد المياه للأمم المتحدة ٢٠١٨ - ٢٠٢٨ عبر مراحله المختلفة. كما بادرت بالتنسيق مع عدد من الدول الصديقة لإطلاق بيان مسار عقد المياه ومؤتمر الأمم المتحدة المرتقب لمراجعة منتصف المدة الشاملة لعقد المياه في مارس ٢٠٢٣ .

كما **استضافت مصر فعاليات النسخة الرابعة من أسبوع القاهرة للمياه خلال الفترة ٢٤-٢٨ أكتوبر ٢٠٢١** للتباحث حول أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه، وتعزيز الوعي المائي وتشجيع الابتكارات لمواجهة تحديات المياه، والتعرف على المبادرات العالمية والجهود المبذولة لمواجهتها وسبل تعظيم آليات التعاون في قطاع المياه. وعُقد الأسبوع تحت شعار «المياه والسكان والتغيرات العالمية: التحديات والفرص»، بحضور ١٠٠٠ مشارك فعلي، و٨٠٠ مشارك افتراضي، وحضور فعلى من جانب ٢٠ وفداً وزارياً ومشاركة ٤٤ وفداً وزارياً بشكل افتراضي. كما أطلقت خلاله النسخة العربية من تقرير الأمم المتحدة العالمي عن تنمية الموارد المائية لعام ٢٠٢١.. وتستعد مصر لاستضافة أسبوع القاهرة الخامس للمياه، والذي سيُعقد تحت عنوان «المياه على رأس أجندة المناخ العالمي»، وسيتم رفع التوصيات الصادرة عنه لمؤتمر المناخ.